نهارا الا ان على صاحب الزرع حفظه نهارا وتفريط الاجير انما يؤثر فوان
مالك الدابة يضمنه اشتر وجب وجب الضمان فهو على مالك الدابة قال
الامام ولم يجعلوا الضمان بريقة البهائم كما علقوه برقبة العبد لان الضمان
فيما تتلفه البهيمة يحال على تقصير صاحبها والعبد ذو ذمة يلتزم و
يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطير فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه
فرا صل الروضة عن ابن الصباغ وعلله بان العادة ارسالها ويحتمل فيه ذلك للحمل
وقد افتى البلقيني بحمل الاجير بعدم الضمان وعلله بان صاحب
الحمل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الحمام ثم استثنى المصنف من تضمين المالك
ليلا ما تضمنه قوله الا ان لا يفرط صاحب الدابة في ربطها ليلا بان احكمه
فاغلق واغلق الباب عليها ففتحه لصوا وانهدم الجدار فخرجت ليلا فاتلفت
زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصير منه وكذا لو ضلها في موضع بعيد عن زرع العادة
برد ها منه الى المنزل ليلا كما حكاه البلقيني عن الدارمي والقاضي الحسين او فرط في
ربطها لكن حضر صاحب الزرع وتمانعون في دفعها عنه حتى اتلفته فلا يضمن على
الصحيح وان اشعر كلامه بالجزم به لتفريطه فان كان زرعه محفوفا بزرع الناس
ولم يمكن اخراجها الا بادخالها مزرعة غيره لم يجز له ان يفعل بها نفسه بما لغيره بل يصبر
ويغرم صاحبها كما مرت الاشارة اليه وكذا ان كان الزرع في مكان محوط له باب
تركه صاحبه مفتوحا فلا يضمن ما اكلها وليلا في الاصح لانه مقصر بعدم غلقه والثاني
يضمن لمخالفته للعادة في ربطها ليلا فروع لو القت الزرع في حجره ثوبا مثلا فأكلته
ضمنه لتركه الواجب عليه فليسلمه الى المالك ولو الى نائبه فان لم يجده فالحاكم ولو
دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه رد ها لمالكها الا ان كان المالك هو الذي ادخلها
فليحمل او لم يسبها اخرجها من زرعه ان لم يكن زرعه محفوفا بزرع غيره عليها اذا
شيبها المالك اما اذا لم يسبها فيضمنها مخرجها المعتاد ان يسلمها لمالكها فان لم يجده
قال الحاكم ولو سقط شئ من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه فدفعه فاتلها او اخرج وقع خارج
ملكه لم يضمن كما قاله البغوي فوقتا ويد ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع
الصائل فان تحت عنه لم يجز اخراجها عن ملكه لان سقيها مكانه وان كان فيه ضرر عليه
لا يبيح اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فرمحته فمات فعاتلا فان زرعه في
الضمان وهدمه فيفرق بين الليل والنهار ولو حمل متاعه فمر بمفازة على دابة رجل
بلا اذن منه وغاب فالقاه الرجل عنها او ادخل دابته زرع غيره بلا اذن منه
فاخرجها من زرعه فوق قدر الحاجة فضاعت ففي الضمان عليه لها وجهان احدهما
وهو الاوجه لا لتعديه المالك وان قال بعض المتاخرين الاوجه الثاني وهو الضمان لتعد
الفاعل بالتضييع وهرة تتلف طيرا او طعاما او غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها
او صاحبها الذي يؤويها ما اتلفته فوا لا فلا لكن او نهارا كما يضمن مرسل الكلب
العقور ما يتلفه لان مثل هذه ينبغي ان تربط ويكف شرها وكذا كل حيوان سوى
بالتعدي كالجمل والحمار الكدين عرفا بعقور الدواب واتلافها والثاني لا يضمن ليلا
لانها الان العادة لم تجر بربطها وتضييق هذه العلة انه لو كان الحيوان المفسد مما
يربط



يربط عادة فتركه ضمن ما يتلفه قطعا وبه صرح الاصطخري والمراد بعهد المالك او نحوه
ذلك منها لا نحو عهد مقتصرا رسالها والا بان لم يعهد منها اتلاف ما ذكر فلا يضمن في
الاصح لان العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة
ولو هملت في الدفع عن جام ونحوه فعدا رجل فصيلها لها او اخذت حمامة وهي جية جاز قتل
الآفة وضرب فمها لتر سلها فتدفع دفع الصائل بالاخف فالاخف ولو صارت صاريه
منسدة فهل يجوز قتلها في حال سكونها وجهان اصحهما وبه قال القفال الا يجوز لان ضررها
عارضة والتحرز عنها سهل وجوز القاضي قتلها في حال سكونها لمالحاقها بالفواسق لكن
يجوز قتلها ولا يختص بحال ظهور الشر ولا يجري المالك عليها ولا اثر للبيد والاختصاص بها
تجب سكتوا عن ضبط العادة قال الدميري والظاهر اندبانى قيد الخلاف مرتين وثلاثة
كما في الكلب المعلم خاتمة لو اتلفت بقرة مثلا سيئة ملك شخص فاخرجها من موضع بعيد
عليها الخروج منه فتلفت ضمنها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم انها اذا استقلت
تسقط على طريق فلم يعلم القاطع به فسقطت عليه فاتلفت ضمنه وان دخل
ملكه بغير اذنه فان لم يعلم القاطع بذلك او علم به وعلم بذلك الانسان ايضا او لم يعلم بركن
اعلم القاطع به او لم يعلما بالم يضمنه اذ لا تقصير منه ولو حل قيد دابة غيره لم يضمن
ما تتلفه كما لو نقب الحرز واخذ المال فيه وسيل القفل فعوجل الطيور في انتفاض السلم
اصوانها وغير ذلك فاجاب بالجواز اذا تعهدها مالكها بما تحتاج اليه لانها كالبهيمة
تربط ولو كان بدارة كلب عقور او دابة جموح ودخلها شخص باذنه ولم يعلم بالحال
فعضه الكلب او ركبته الدابة ضمن وان كان الداخل صبيا او دخلها بلا اذن او اعلم
بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه ولو اتلفت الدابة المستعارة او المستبعة
قبل قبضها زرعا مثلا لمالكها ضمنه المستعير والبايع لانها في يدها او اتلفت ملكه غيرها فان
كان الزرع للبايع لم يضمنه وان كان ثمنا للدابة لانها اتلفت ملكه ويصير قابضا للثمن بذلك
مما مر في محله

## كتاب السير

بكسر السين

وفتح المثناة التحتية جمع سيره بسكونها وهي السنة والطريقة وغرضه من الترجمة ذكر
الجهاد واحكامه وعدل عن الترجمة به او بالقتال المشروع كما ترجم به بعضهم الى السير لان
الجهاد مشتق من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين كافة واقتلوهم حيث وجدتموهم واخبار الصحيحين
امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم الغدوة او الروحة
في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعا للامام الشافعي
رضي الله عنه ان يذكروا مقدمة في صدر هذا الكتاب فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك
فنقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن اربعين سنة
وقيل ثلاث واربعين وامت بخديجة رضي الله عنها ثم بعدها قيل علي رضي الله عنه وهو
ابن تسع وقيل ابن عشر وقيل ابو بكر وقيل بدين حارثة رضي الله عنه ثم امر بتبليغ قومه
بعد ثلاث سنين من مبعثه وانما فرض عليه بعد الانذار والدعاء الى التوحيد من
قيام الليل بما ذكر فرأى سورة المزمل ثم نسخ ما في آخرها بقي ما في اوله بالصلوات الخمس ليلة
المعراج الاسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة اشهر ليلة سبع وعشرين من رجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)